

تحليل تفصيلي للخسائر المتراكمة

التاريخ:	10 مايو 2021
اسم الشركة المدرجة:	أملاك للتمويل ش.م.ع
تحديد فترة البيانات المالية:	الربع الأول من العام 2021
مقدار الخسائر المتراكمة:	2.26 مليار درهم
نسبة الخسائر المتراكمة إلى رأس المال:	% 151
<p>تعود الخسائر المتراكمة بشكل رئيسي إلى خسائر القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية المسجلة في عام 2014 و 2020. خلال الفترة من 2009 إلى 2013 احتفظت المجموعة ببعض العقارات الاستثمارية بقيمة 2,942 مليون درهم والتي أدرجت بالتكلفة منذ تاريخ الاستحواذ. تم تقييم هذه العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة اعتباراً من 31 ديسمبر 2014 وتم تسجيل خسائر قيمة عادلة لهذه العقارات بمبلغ 1,761 مليون درهم خلال السنة.</p> <p>وخلال عام 2020، انخفضت أسعار العقارات بشكل كبير جراء تداعيات "كورونا"، مما أدى إلى تسجيل شركة أملاك خسارة في القيمة العادلة بقيمة 463 مليون درهم على العقارات الاستثمارية.</p> <p>عقدت أملاك جمعية عمومية غير عادية في سبتمبر 2014 حيث تمت الموافقة على خطة إعادة الهيكلة المالية من قبل مساهمي الشركة، ومنذ ذلك الحين تنفذ الشركة عملية إعادة الهيكلة والتي سمحت باستئناف النشاط الاعتيادي للشركة.</p> <p>في يناير 2019 أعلنت أملاك عن عزمها إعادة التفاوض مع مموليها حول بعض جوانب إعادة الهيكلة التي تم الاتفاق عليها في عام 2014 والمعدلة في وقت لاحق سنة 2016.</p> <p>وفي شهر يونيو 2020، نجحت الشركة في الحصول على توقيع جميع الممولين على الاتفاقية التي تحكم الشروط الجديدة لإعادة هيكلة ديونها. وستمضي "أملاك للتمويل" في تنفيذ الشروط الجديدة للاتفاقية والتي تمكنها من أن تكون مرنة كي تتكيف مع ظروف السوق الحالي، وإتاحة الفرصة للشركة لتنمية أعمالها بما يحقق النمو في ميزانيتها العمومية.</p> <p>قامت الشركة بتسوية تسهيلات الممولين من الشريحة "أ" ذات التكلفة العالية بالكامل خلال الربع الثالث من عام 2020.</p> <p>كما مكنت إعادة الهيكلة/ إعادة التفاوض من السداد الناجح لـ 48% من مدionية الودائع الإسلامية و 26% من أدءة المضاربة الخاصة بالشريحة "ب"، وذلك عن طريق الدفع على مدى 6 سنوات، وذلك بموجب خطة إعادة الهيكلة لـ 12 عام.</p>	<p>الاسباب الرئيسية التي أدت إلى بلوغ هذه الخسائر المتراكمة وتاريخها:</p> <p>الإجراءات التي سيتم اتخاذها لمعالجة الخسائر المتراكمة:</p>

واستمرت الشركة بطرح مبادرةتسوية الديون التي ساهمت في تقليل الخسائر خلال فترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2021، وذلك عن طريق نجاحها في تسوية الديون مع اثنين من المسؤولين. وفي حين ستستمر مثل هذه المبادرات خلال العام، فإنها ستكون أساسية لتقليل الخسائر المتراكمة. والجدير بالذكر أن الشركة تستكشف مبادرات أخرى في هذا المجال.

وفي 1 أكتوبر 2019 أعلنت أملك عن صدور حكم تحكيمي لصالحها بقيمة 780 مليون درهم وذلك في دعوى تحكيمية منظورة أمام مركز دبي للتحكيم الدولي منذ سنة 2013. وكذلك تضمن الحكم دفع تعويضات وكافة الرسوم والمصاريف القانونية. شركة أملك في تفاوض من أجل التسوية مع الطرف الآخر. ومن المتوقع أن توثر التسوية إيجابياً على المركز المالي للشركة.

المخلول بالتوقيع

